

تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة

حسين عبد المطلب الأسرج
باحث اقتصاد دولي-مصر

Abstract

This research aims to study enhancing the competitiveness of small and medium business enterprises in the Arab Countries under the knowledge economy in the light of the growing interest in it, through identification of the concept and importance of small business enterprises for the Arab States, the most important challenges facing development, and finally the research tries to propose a number of policy recommendations to develop and activate this important sector in the Arab countries under the knowledge economy.

خلاصة :

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل، الى جانب مساهمتها بنصيب كبير في اجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، وهي تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط، وهي قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية في تنمية الصادرات وفي المساعدة على استحداث منتجات جديدة. و ترتبط القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في اقتصاد المعرفة بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى فإذا أرادت هذه المشروعات أن تستمر لا بد أن تكون قادرة على الاستفادة من تحرير الأسواق، والتقدم التكنولوجي، خصوصاً في مجال المعلومات، وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة، وزيادة تعبئة عوامل الإنتاج. ويجب أن تتحلى بالابتكار، في عصر جديد يشهد تطوّر نمط من أنشطة المشروعات عبر الحدود، يحركه الاستثمار الدولي والتجارة الدولية من جهة، والتحالفات الاستراتيجية التي تسعى إلى تطوير المنتجات، والإنتاج، والمصادر، والتسويق من جهة أخرى. ويهدف هذا البحث الى دراسة تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة. وتنقسم خطة البحث كما يلي:-

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للدول العربية
المبحث الثاني: تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة

المبحث الأول

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للدول العربية

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب 1.

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها . كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه ، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى .

فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار 1. بينما ووفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 الى 500 فرد ، أيضاً قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها 100 عامل فأقل ، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل 1. أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 الى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة .

ومع اختلاف التعاريف يصعب أحياناً التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون الانتقال بينها تدريجياً . وبصفة عامة حظيت المشروعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة ، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف المشروعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف المشروعات الكبيرة ، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

ثانيا: المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمشروعات ، من أكثر المعايير شيوعا ما يلي¹:

1- عدد العاملين: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية ، غير أن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج .

2- حجم الاستثمار: يعد حجم الاستثمار (راس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة ، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كليا .

3- قيمة المبيعات السنوية: يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق .

وبعد ذلك الاستعراض لمعايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة¹، ويجب التأكيد على:-

1. هناك عديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعا للمعايير المستخدمة.
2. حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال مثل الأردن والعراق في حين تعرفها اليمن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 4 عمال . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار ، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ راس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر . وصفوة القول فإن الدول العربية تختلف في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهم فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في دولة الأردن أو العراق أو اليمن تعد صغيرة في دولة مثل مصر وذلك تبعا لمعيار عدد العمال ، كما أن المشروعات المتوسطة في مصر تعد صغيرة في دول الخليج العربي تبعا لمعيار رأس المال .

ثالثا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تفتقر بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي :

1. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
 2. تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
 3. توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).
 4. توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.
 5. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء. كما تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.
 6. تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.
 7. تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.
 8. تسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.
- والواقع إن المجالات المتاحة أمام هذه المشروعات ليست قاصرة على المزارع الصغيرة والأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة، وإنما تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية، مثل الخدمات المصرفية والفندقية والسياحية، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات النظافة، وخدمات لنقل والتحميل والتفريغ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات العلاجية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات.
- وغني عن البيان ، فقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا . وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه ¹

وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدة حقائق تتمثل فيما يلي:

١- تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات فيالدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالى 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالى 80% من اجمالي القيمة المضافة التى ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالى ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين فى الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعى1.، أما فى الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعماله وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفى لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفى دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية فى الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالى 75% من الناتج الاجمالى للدولة.1

٢- أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة أو يزيد.

٣- أن هذه المشروعات تشارك فى الإضافة على الاقتصاد القومى حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%، من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن عام 2005، وحوالى 77%، 59%، 25% فى كل من الجزائر، فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام1، فى حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى1.

4- أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التى يعمل من خلالها القطاع الخاص فى الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعima لدور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

5- جذب الاستثمارات الأجنبية: أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميدانى ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية فى سبع دول آسيوية، الى امكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول فى مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم فى نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة فى القطاعات الانتاجية الناشئة فى القطر1.

المبحث الثانى

تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة

إن الإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من اجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

إن الميزة التنافسية¹ التي تستند على وفرة الحجم والانتشار الواسع في الأسواق، تتراجع لتفسح المجال للميزات التنافسية التي تستند على السرعة والمرونة، حيث تصبح المؤسسات التي لها قدرة عالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب هي المؤهلة على احتلال موقع الرائد في الاقتصاد الرقمي، وعلى هذا فان الهياكل القائمة بالقيادة والتحكم وعمليات صنع القرار يضيق مجالها باستمرار مع زيادة الاعتماد على تقنيات ووسائل هذا الاقتصاد الزاحف.

و لن تستطيع المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة أن تحتل مكانة متميزة في بيئة الأعمال التنافسية العالمية إلا بمواكبة أحدث التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة العالمية.

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتتمو بمعدل 10 ٪ سنوياً. وجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الانتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وانتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy في الفصل الثاني عشر من كتاب Peter F. Drucker. وكثيراً ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

ثانياً: خصائص اقتصاد المعرفة

- والاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة لديه عدد معين من الخصائص :
1. الابتكار : نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية
 2. التعليم اساسي للانتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية او رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة الى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
 3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.
 4. حوافز تقوم على اسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الانتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر اتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعند وصف الإقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما : العولمة و اقتصاد المعرفة . لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي . كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ً ارتفاعاً حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

ثالثاً: القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة

وتوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي الى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي:

- العولمة Globalization أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.
- ثورة المعلومات Information Knowledge المعرفه أصبحت تشكل كثافه عاليه في الانتاج بحيث زاد عتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف ؛ فنحو أكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمه هم عمال معلومات information workers ؛ فالعديد من عمال المصانع صارو يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.
- انتشار الشبكات Computer networking شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل الانترنت جعل العلم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى.
- وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة الى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشتري من خلال الشبكات الالكترونيه. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي. وقد ساهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:
- تحرير السياسات وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثاً عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.
- رابعاً: استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة
- وفي حين عانت العديد من المشروعات من تدهور قدرتها التنافسية وجدت مشروعات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية . وتضمنت أهم هذه الطرق الاستراتيجيات التالية:
- أ . استراتيجية الابتكار
- يتجسد أهم مصدر للمعرفة والابتكار في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير. وعلى الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة؛ فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين.
- ب . استراتيجية تكنولوجيا المعلومات
- يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف. إذ تستطيع شبكة الإنترنت ومعالج البيانات أن يساعد في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، والتسويق، والاتصالات، إلخ، والتي تحد من القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- خامساً: أركان بناء قطاع تنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية في ظل اقتصاد المعرفة

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى . ولبناء قطاع تنافسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية:

1- المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومنها الدول العربية أن هذه المشروعات تعاني بنسب متفاوتة من بيئات كلية متقلبة . لذلك توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اخفاقات السوق (Market failures) في الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة في التعامل مع الأطراف المختلفة، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ويعتمد أيضا نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على ايجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت تشمل ما يلي:

أولاً: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة. وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات مايلي¹:

- 1- نشر الفهم الواقعي للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.
 - 2- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، وإحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.
 - 3- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.
- كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هي:-

- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، يجب أن يستهدف أي برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها، وخاصة تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية.
- استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.
- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة، حيث يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

2 التكامل الوثيق بين سياسات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية، والتعليمية.

لإقامة تلك الأواصر من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة¹. فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل - إن وجد - على القدرة التنافسية للقطاع.

3 تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي. مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم. فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي (لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة، ليلعب دوراً مؤثراً في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكر العمل الحر، والابتكار، والتفكير النقدي. ذلك أن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حالياً في الاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتقاء أيضاً أن تلبى منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل. وأخيراً، ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظام التعليمي والتدريبي) أن يشجع على إقامة المنشآت الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضيق الفجوة المعرفية كمياً ونوعياً بين الدول العربية وبقية العالم.

- وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:
1. إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتواءم ذلك مع:
 - أ . احتياجات السوق.
 - ب . احتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية.
 - ج . المعايير الدولية.
 2. مزيد من الترشيح في استثمار الموارد، خاصة في التعليم الثانوي والعالي، على أن يؤكد على:
 - د . جودة التعليم.
 - هـ . أهمية التعليم الفني.
 - و . الاستجابة لاحتياجات السوق.
 3. تعديل مناهج المدارس الابتدائية لترسخ:
 - ز . المهارات الاستثمارية.
 - ح . الابتكار والإبداع والتفكير النقدي.

4-الاهتمام بآليات دعم الابتكار
لكي تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها. ولهذا يجب:

(أ) تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلب الابتكار ذهنية تتميز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرة تنظيمية دينامية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزز بيئة التعلم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطور، يجب على المبتكرين التمسك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

(ب) تمويل البحث والتطوير: لم تصل استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال. وقد تدخلت كثير من الحكومات في الدول المتقدمة كي تصلح هذا القصور السائد في السوق وكي توفر حافزاً مالياً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة Small Business Innovation Research (SBIR) Program، بتفويض من الكونجرس، بتخصيص نحو 4 % من ميزانية البحث المخصصة للمؤسسات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات الأفكار الجديدة والمبتكرة. وعلى نحو مشابه، يعتبر مشروع لينك LINK scheme في المملكة المتحدة الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها تقديم الدعم للتعاون القائم بين الأعمال التجارية والقاعدة البحثية. إذ يتضمن هذا المشروع برامج للإلكترونيات، والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والأغذية والزراعة، والعلوم الحيوية والطب، والمواد والكيماويات، والطاقة والهندسة، ويتم من خلاله تمويل ما يصل إلى 50 % من المشروعات البحثية في تلك القطاعات لتعزيز قدرتها التنافسية. ويقدم مشروع سمارت SMART Scheme منحا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل دراسات الجدوى في مجال التكنولوجيا الجديدة ومن أجل إجراء البحوث حتى الوصول إلى مرحلة وضع النموذج الأولى للمنتجات والعمليات الجديدة. وفي دراسات الجدوى، تحصل المقترحات الناجحة (المقدمة من شركات يعمل بها أقل من 50 موظفاً) على 75 % من تكاليف المشروع المستوفي للشروط بحد أقصى 45,000 جنيه استرليني. وتحصل مشروعات التطوير، عند حصولها على المنحة، على 30 % من تكاليف التطوير بحد أقصى 200,000 يورو، مع وجود عدد قليل جداً من المشروعات الاستثنائية يحصل 89 على مبلغ يصل إلى 600,000 يورو. واتبعت النورم الآسيوية طريقاً مشابهاً حيث قامت الحكومات باستثمارات كبيرة في مجال البحث والتطوير الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1. زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (القروض الميسرة، والمنح، وترتيبات المشاركة في التكاليف، إلخ).
2. تخصيص أجزاء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أنشطة مختارة والتي يوجد لديها إمكانية لتحقيق ميزة تنافسية.
3. إلزام المؤسسات البحثية بتغطية أجزاء من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاع الخاص.
4. تقديم حوافز ضريبية مهمة للبحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. الحصول على مساعدة فنية ومالية من الجهات المانحة لتطوير برامج البحث والتطوير استنادا إلى أفضل الممارسات.
6. البدء في حملة توعية عامة تستهدف القطاع الخاص، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرتها التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائل المتاحة.
7. وضع معايير سليمة ومتوازنة لتحديد أولويات الأنشطة المستوفية لشروط التمويل استنادا إلى قدرتها التنافسية الحالية والمحتملة.
8. البدء في برنامج قومي للتطوير المؤسسي يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة (governance) مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
9. لتعزيز كفاءة المنظمات البحثية والتعليمية وقدرتها التنافسية، يجب أن تتقدم هذه المنظمات بطلبات للحصول على المشروعات الحكومية بدلا من توزيع هذه المشروعات البحثية على مؤسسات محددة بشكل مسبق.
10. زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص.
11. تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مرحلتى الدراسة الجامعية والدراسات العليا.

(ج) تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات: يتم الحصول على التكنولوجيا من خلال أشكال شتى تتراوح من الشراء المباشر، وتمويل حقوق الملكية، والحصول على الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحالفات الاستراتيجية . وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير، ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشآت الرقابة على الجودة،.. إلخ أن تلعب دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتكييفها لاحتياجاتها . على سبيل المثال، قام معهد سنغافورة للمعايير والبحوث الصناعية Research (SISIR) Singapore Institute of Standards and Industrial التكنولوجيا بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التصدير من خلال توفير معلومات حول المتطلبات الفنية الأجنبية وكيفية استيفائها . كما ساعد مركز تطوير التكنولوجيا الشركات المحلية في تحديد احتياجاتها التكنولوجية وقام بشرائها لها.

ومع ذلك، هناك عامل رئيسي لا بد من أخذه في الاعتبار، بصرف النظر عن مدى إتاحة التكنولوجيا الجديدة وتكلفتها، ألا وهو وجود القدرة الملائمة لاختيار التكنولوجيا الجديدة، والحصول عليها، وأجادة التعامل معها وتكلفتها، وتكييفها، واستيعابها . ويعتبر وجود هذه الطاقة دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد . ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية.

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

• تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي: تتنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية وشرائها.

• توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر: بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقروض العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر . إذ يزداد عدد صناديق رأس المال المخاطر التي تلزم أصحاب المنشآت الجديدة بالتقدم أولاً للحصول على منح عامة حتى يطوروا تكنولوجيا أو نموذجاً أولياً، وألا يلجأ إلى مصادر رأس المال المخاطر لتوفير احتياجات تطوير الأعمال إلا في وقت لاحق . وعلاوة على ذلك، في حين أن أصحاب رأس المال المخاطر متخصصون في تقييم إمكانيات العمل التجاري أكثر منهم في تقييم القدرة التكنولوجية على التطور، فإن الوكالات الحكومية توظف أعداداً كبيرة من المهندسين

أو تكون لديها شبكة من الخبراء الفنيين المدربين على إجراء التقييم التكنولوجي بالقدر اللازم . وتجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بين هذين النوعين من المنظمات (خطط الأعمال مقابل تقارير المراجعة التكنولوجية) يحقق منفعة متبادلة. فضلاً عن ذلك، يخفف هذا التعاون من العبء الإداري الملقى على عاتق المنشأة التي تقوم بتطوير التكنولوجيا من خلال السماح لها بتبادل تقارير المراجعة، وتقييمات خطط الأعمال ، والخبرات . وقد استحدثت كثير من الجامعات عمليات رأس المال المخاطر الخاصة بها كي تسهل الاستغلال التجاري لبحوثها . وهناك وسيلة أخرى يمكن تفعيلها وهي تطوير أدوات ومنظمات التصنيف التكنولوجي¹ technological rating حتى يتسنى سد فجوة المعلومات بين أصحاب المنشآت ومنظمات التمويل.

• دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية: نظراً لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية وتكون موجهة في الغالب نحو تطوير تكنولوجيات جديدة، تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبات في صياغة المقترحات البحثية التي تتقدم بها . وقد وجد الباحثون أن أحدث جيل من الشركات القائمة على التكنولوجيا يحتاج بشكل خاص إلى دعم للأعمال – مثل وضع خطط الأعمال، والتدريب على إدارة المخاطر – أكثر من حاجته إلى مجرد التمويل. وهناك تزايد في توفير الدعم لهذه الجوانب غير الفنية من عملية الابتكار.

(د) . التمويل من خلال حقوق الملكية (Equity Finance): تواجه المؤسسات المالية، وكذلك الهيئات الحكومية، صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشاريع التي تسعى إلى التطوير والتحديث . إذ أن الشكوك التي تحيط بالجدوى الفنية، ومدة التطوير، وإجمالي التمويل المطلوب، واحتمالية إضفاء الطابع التجاري على المشروع، وحجم السوق المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتردد قبل أن تمول مثل هذه المشروعات . وبالتالي تخطو بعض الدول خطوات إضافية في إطار تعديل استراتيجيتها نحو التطور التكنولوجي من خلال تقديم التمويل الأولي (seed capital) لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق الملكية . وبهذه الطريقة، تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكتملة للمنح العامة التقليدية للبحث والتطوير ومنح تطوير الأعمال . وقد أُعلن مؤخراً أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يخطط لبدء التركيز على الدخول في شراكات مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك، يتطلب هذا التدبير وجود نظم وقدرات مالية ملائمة، بالإضافة إلى القدرات الفنية التي تشمل نطاق واسع من الأنشطة والمجالات الفنية والتكنولوجية . وإضافة إلى ذلك، يستلزم هذا الأسلوب أيضاً وجود آليات مناسبة لخروج المستثمرين.

(د) . حوافز مالية أخرى: لتحديث القدرات التكنولوجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية.

5- حتمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة

من الضروري أن تتعاون الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعنى ذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في النجاح، وتشجع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. وفي ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العولمة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة، تعزز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الابتكارية. وتزويدها بالخدمات المناسبة غير المتيسرة حالياً، كخدمات المجمعات الصناعية، والتدريب، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ومراقبة النوعية، ونقل التكنولوجيا، والأنظمة الإدارية، وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها.

ينبغي للمجتمع الدولي، أن يساعد الحكومات على القيام بمزيد من الأنشطة حول نقل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القدرات البشرية في المنطقة وخلق البيئة المناسبة لتعميم الاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة أيضاً إجراء دراسات إضافية حول انتشار الابتكار، وتحليل العوامل التي تعوق انتشار الأفكار والابتكارات الجديدة في بلدان المنطقة، وإعداد توصيات حول سياسة عامة من شأنها تعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة.

في الختام يجب التأكيد على أن استفادة المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة من الفرص التي سيأتيها اقتصاد المعرفة، وأخذ حصتها فيه، وتجنب مخاطر عدم مواءمته مع التحديات التي سيأتي به هذا الاقتصاد، يتطلب منها أن تبني نفسها، باعتبارها منظمات للتعلّم، في هذا العصر القائم على المعرفة، وأن تتحوّل، تدريجاً، إلى الاعتماد على المعرفة، من خلال تطوير ثقافة التعلّم، وتأمين الظروف المؤدية إلى التطوير المنتظم للقوة العاملة بأكملها. ويمكن الشرط الأساسي للمنافسة في هذا العصر الجديد، عصر اقتصاد المعرفة، في تنظيم يعزّز بيئة التعلّم. وإذا أرادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنطقة أن تبقى وتستمر في بيئة دولية وإقليمية ديناميكية تتسم بعدم الاستقرار والتغيّر السريع، عليها أن تمتلك القدرة على التعلّم. وهذا يعني أنه يجب على العاملين أن يصبحوا أفراداً قابليين للتعلّم، فمن خلالهم تكتسب الشركة الميزة التنافسية، وتصنع تميّزها الحقيقي. وأن تعتمد منهج قائم على المشاركة في الإدارة، وأن تقدم مكافآت وحوافز مغرية، بغية استقطاب العاملين المبتكرين والحفاظ عليهم.

المراجع:-

- 1- البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، 2004
- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا (E/ESCWA/ID/2001/2)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006
- 4- حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.
- 5 محمد عبد العال صالح، موجبات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقه مقدمه الى : المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانيه مسقط 2 - 3 اكتوبر 2005
- 6- مجلة العربية 3 000 أعداد مختلفة متاحة في: <http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/ektesad.htm>
- 7- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر، 18-22 يناير 2004
- 8- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006
- 9- وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002
- 10- وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004
- 11- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003
- 12- Jean-Eric Aubert and Reiffers ,Jean-Louis. Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: Toward New Development Strategies, WBI Learning Resources Series, The World Bank, Washington, D.C.2003
- 13- UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998
- 14- www.britishcouncil.org/knowledge_economy-core-briefing.pdf
- <http://www.balagh.com/islam/a10v58c0.htm> 15

- 1 البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74
- 1 Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3
- 1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 75
- 1 نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006
- 1 للتفاصيل حول هذه المعايير راجع، محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة - جمهورية مصر العربية، 18-22 يناير 2004، ص ص 1-10
- 1 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية، مرجع سابق
- 1 وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002، ص 5
- 1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78
- 1 المرجع السابق، ص 79
- 1 للتفاصيل راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.
- 1 UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998
- 1 مشار اليه في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78
- 1 الميزة التنافسية لم تعد تتمثل في المواد الخام، والعمالة، والاقتصاديات المحلية المغلقة ... وإنما أصبحت تتمثل في قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق الدولية، والإقليمية، والمحلية وعلى خلق ميزة تنافسية للصناعة تمكنها من الصمود أمام المنافسة الدولية على المدى الطويل".
- 1 وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004، ص ص 89-91

- 1 إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية تعاني من عوائق عديدة، أهمها:
 - فشل السوق، مازال الوصول إلى الخدمات المالية صعباً نظراً للاشتراطات التي لا بد من توافرها للحصول على القروض.
 - العوائق المؤسسية، نظراً لتعدد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة، فإن أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر.
 - العوائق الفنية، على الرغم من أن هناك إجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة، إلا أن ما يقدم من مساعدات فنية في هذا المجال يعد ضئيلاً جداً.
 - العوائق التعليمية، هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل في المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى تحسين المعرفة وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه إلى السوق حتى يمكن تعزيز النمو.
 - العوائق الثقافية، مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمعات العربية تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التي تنفرد بها الإناث (مثل البراعة في الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر ومهارات

- (السكرتارية مثلاً). ويمكن من خلال حملة توعية قومية إضافة إلى التعليم الملائم والتدريب السليم ودعم نظم المعاشات اكتساب المشروعات الصغيرة للطابع الرسمي وأن يحظى العاملون في تلك المشروعات بالاحترام الذي يحظى به موظفو الحكومة، ودفع أعداد متزايدة من الإناث لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن.
- قلة وارتفاع تكلفة الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة، نظراً لقلة الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة، فإنه غالباً ما يقع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقار أعمالهم في المناطق السكنية، حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال. وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسمياً، نظراً لأن المباني التي يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضاً.

¹ التصنيف التكنولوجي هو منهج شامل لتقييم الجدوى التكنولوجية، والمخاطرة التجارية، والطاقة الإدارية للمشروع الصغير والمتوسط ومشروع التجديد الذي يقترحه. ويمكن أن تكون منظمات التصنيف التكنولوجي هيئات عامة أو خاصة، وهي تؤدي دور الجسر بين القطاع المالي والمجدين المحتملين.